

## مؤتمر الحوار العربي الكردي في باريس

نظمت اللجنة العربية لحقوق الإنسان يومي ٢٨-٢٩ / ٥ / ٢٠٠٤م ، في الضاحية الباريسية (ملاكوف) بفرنسا ملتقى للحوار الديمقراطي السوري في إطار مبادرة هانوفر للحوار العربي - الكردي ، دعت إليه نخبة من الطيف السياسي السوري العامل في الشأن العام - من الداخل والخارج - أكد المشاركون فيه على أهمية حقوق الإنسان وضرورة الحوار الديمقراطي بين سائر مكونات وتعبيرات المجتمع السوري للوصول إلى صيغة عمل وطني ترتقي بالأداء السياسي للمعارضة السوري بكل تنوعاتها .

وقد أقيمت كلمات الوفود والفعاليات المشاركة ، حيث افتتح الأستاذ هيثم مناع الملتقى ، وألقت الدكتورة فيوليت داغر كلمة اللجنة العربية لحقوق الإنسان ، كما شارك الأستاذ عمار قربي عن اللجان والأستاذ فاروق سبع الليل عن التجمع الوطني ، كما شارك عدد من المستقلين منهم الأستاذ مشعل تمو والأستاذ إبراهيم يوسف ، أما كلمة منظمات الأحزاب الكردية المشاركة في الملتقى ، فقد تلاها عضو لجنة أوربا لحزبنا الرفيق مرعي حسن ، وجاء فيها:

( السادة الكرام:

يتواصل الإضطهاد والضغط على شعبنا إلى يومنا هذا وفق سياسة منهجية الهدف منها تشتيت الأكراد وطمس هويتهم الثقافية وشل قدراتهم لحملهم على التخلي عن لغتهم والتبرؤ من هويتهم وإنتمائهم القومي، وصولاً إلى تعريبهم من خلال تدابير وإجراءات كثيرة ) .

(بلا شك، إن هكذا منهجية في التعامل مع شعبنا الكردي تتعارض على طول الخط مع متطلبات العصر وروح التطور الحضاري. ليس هذا فحسب، بل وتتعارض تماماً مع كل الدساتير والمواثيق الدولية، بما فيها الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، ولا تحترم مبادئ العدل والحرية والمساواة، التي باتت قيماً سامية يهتم بها كل فرد وكل جماعة بشرية، وأصبحت الشغل الشاغل لكل إنسان في كل مكان.)

(..ليس بخاف عليكم بأن البشرية قد دخلت عصراً جديداً عنوانه الأكبر هو الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان والشعوب والجماعات العرقية والثقافية في ظل قيم ومبادئ العدل والحرية

والمساواة، بعيداً عن الظلم والحرمان والتمييز بسبب القومية أو الدين أو الجنس أو اللون أو أي إختلاف آخر. عصراً لا مكان فيه للإضطهاد والإستغلال والتسلط وعصراً يفرض علينا منطقتنا الداعي لحل المشكلات والأزمات العالقة بالحوار والإعتراف المتبادل. و لكننا في سوريا نعيش حالة فريدة من نوعها، حالة عنوانها الأكبر العسف والحرمان جراء سياسة الحزب الواحد و حكمه الشمولي على قاعدة تمسكه بقانون الطوارئ بأحكامه العرفية و قضائه الاستثنائي منذ عشرات السنين و عجزه (أي السلطة) حتى الآن عن إصدار قانون عصري ينظم عمل الأحزاب و الجمعيات، واستشراء ظاهرة الفساد و النهب في معظم دوائر ومؤسسات الدولة ومواصلة تزويد نشطاء حقوق الانسان و رجال الفكر و دعاة المجتمع المدني و أصحاب الرأي الآخر، و اعتماد كل الأساليب المتوفرة - و ما أكثرها في دولة البعث - بغية إلحاق شلل تام بالحراك الثقافي - السياسي في البلاد.

أجل، فعل الرغم من تميز عصرنا الراهن بالديمقراطية و حقوق الانسان و الشعوب، فإن سلطة البعث لم تخط قيد أنملة في مجال المحافظة على الحريات الأساسية و حقوق الانسان، كما أنها لاتهتم البتة بالتغيرات والتطورات الكثيرة التي تحدث في هذا الميدان هنا و هناك، بل كثيراً ما نراها تقدم، دون شعور بالحرج، على خرق قواعد القانون الانساني العالمي. فسوريا ما زالت بعيدة عن احترام أبسط حقوق الانسان، و ما زال شعبنا السوري، كرداً و عرباً و أقليات قومية أخرى، محروماً من حقوقه و حرياته الأساسية. فالفرد السوري مقموع و لا يستطيع التعبير عن معتقداته السياسية حتى بينه و بين نفسه، و هو محروم من الإدلاء بصوته بحرية في إنتخابات ديمقراطية، كما أنه محروم من المشاركة في اختيار الحكومة و من ممارسة حقه في تقرير مصيره.)

